



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 220 May & June 2019

العدد 220 - أيار و حزيران (مايو و يونيو) 2019



تحديات العمل العربي المشترك في لقاء عربي حاشد برحاب اتحاد الغرف العربية

- النزاعات الدولية الحالية ستخفّض نمو الاقتصاد العالمي
- لقاءات حوارية لـ "العمران العربي" على هامش اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

- التجارة العربية البينية: تحديات جديدة وتساعد الصعوبات
- ضيق هرمز في قلب التوترات الجيوسياسية: هل من مهارات نفطية بديلة؟

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديميا أم باحثا أم متخصصا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



البلدان العربية والتنمية المستدامة:

ماذا تحقق؟!



البشرية والطبيعية والمالية، وتراجعًا في البيئة، وعجزًا مزمنًا في المياه.

أي مستقبل ينتظر الدول العربية؟ تمرّ المنطقة العربية بأزمة تجعل من السهل الاستسلام للتشاؤم بشأن مستقبلها. إن الدول العربية التي مرت بثورات خلال السنوات الماضية، يشعر مواطنوها بالإحباط وخيبة الأمل من أن الرخاء والأحلام التي كانوا يأملونها لم تتحقق.

قد يكمن الحل للأزمات العربية في العمل على تحقيق الأهداف التنمية المستدامة. كما تروج له منظمات الأمم المتحدة. فأهداف التنمية المستدامة 2030 كما شرحتها (إسكوا) تستشرف الزمن الذي يشهد انتهاء الاستبداد والاحتلال والهيمنة الأجنبية وجميع أشكال التمييز، وتصبّو نحو تحقيق تنمية بشرية وازدهار اقتصادي ينعم في ظلها المواطنون بحرية التعبير عن آرائهم وممارسة معتقداتهم من دون خوف، وتطبق سيادة القانون على الجميع بالتساوي، ويكون الحصول على المتطلبات الأساسية لحياة كريمة ميسورًا حتى للفئات الأقل حظًا. حيث تتطوي الرؤية لعام 2030 على خيارات لإرساء الأسس التي تُبنى عليها المجتمعات الشاملة للجميع تجنبًا للانزلاق في دوامة من تعميق العنف وانعدام الاستقرار والكساد، تقوض التنمية لأجيال مقبلة. والرؤية التي تقدمها هذه 2030، تقضي بتحسين مقومات الحكم والزهوض بالعدالة الاجتماعية والرفاه وإجراء التحول اللازم في الاقتصادات وتمتين التكامل الإقليمي.

وبما أنه لا توجد أجندة للتنمية تناسب الجميع، فإن كل دولة عربية تحتاج إلى وضع خطة عمل إنمائية خاصة بها، طبقًا لظروفها المحلية ومستوى التنمية فيها. ويجب أن تكون خطط التنمية الوطنية متوافقة مع الرؤية التحويلية لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، وأن تأخذ في الحسبان التداخل والتضافر بين القطاعات المترابطة، كقطاعات الغذاء والماء والطاقة التي تحتاج تشابكاتها المعقدة إلى تحقيق التوازن بين نواحيها المختلفة لضمان أمن توافرها.

في الختام، هناك شرط حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، هو دعم الشراكات من أجل التنمية مع جميع الجهات المعنية. فالتعاون والالتزام بأهداف التنمية المستدامة، ومن ضمن ذلك حشد الموارد للاستثمار والمعونات التقنية لبناء القدرات، يمكن أن يلعب دورًا مهمًا جدًا لتعجيل التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

انتصف العام 2019 ومع نهايته يكون العالم ومن ضمنه البلدان العربية دخل في العقد الثاني من الألفية الثانية، وبذلك يكون المسار الذي وضعته الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، يسير

بخطى متسارعة حيث تسعى كافة دول العالم إلى تنفيذ الأهداف المرسومة في هذه الخطة في الموعد المحدد.

ويبقى هنا السؤال الأهم، ماذا حققت الدول العربية على هذا الصعيد لغاية اليوم؟ وهل بإمكان الدول العربية في ظل الأوضاع والظروف التي تمر بها أن تتفدّ تلك الأهداف؟

باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، كان التقدم المحرز متواضعًا في بعض الدول العربية ومتراجعًا أو سلبيًا في الدول العربية الأخرى، فالدول التي واجهت تحولات سياسية وانقراضات في الأعوام الأخيرة شهدت انكماشًا اقتصاديًا، في حين واجهت الدول التي ما زالت تعاني صراعات وحروبًا ضربة قاسية في التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هناك تحديات سياسية وأمنية في المنطقة العربية، أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أكد تقرير لـ (إسكوا) أن النزاعات المسلحة والصراعات التي تعيشها دول مثل سورية والعراق وليبيا، وظاهرتي التطرف والإرهاب اللتين أصبحتا تهديدان للمجتمعات العربية، تؤثر سلبيًا على مكتسباتها التنموية، كما أن زيادة موجة المهجرين قسريًا واللاجئين والنازحين التي تنتج عن هذه الاضطرابات، فاقمت من الضغوط ليس على الدول المعنية والمجاورة بل كذلك على عدد من دول العالم.

إنّ الإشكالية الاقتصادية تبقى سببًا في ما تشهده دولنا اليوم، من استمرار التآزم الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر أساسًا في الفقر والامية والتخلف وانكشاف الأمن الغذائي وارتفاع في نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وزيادة في نسبة الاقتصاد غير الرسمي، ومع تراجع في الأداء الإداري للحكومات ممثلًا بكبر حجم القطاع العام، وتراجع التنافسية والإنتاجية، وزيادة الهشاشة في البنى الإنتاجية، وضعف الترابط والتبادل الاقتصادي العربي، وخاصة في المجالين الاستثماري والتجاري وعدم كفاءة إدارة الموارد

المنتدى الاقتصادي العربي
الباجي اللوكسمبورجي .
لقاء سنوي لتعميق العلاقات
الاقتصادية



44

حضور عربي وألماني حاشد
في الملتقى الاقتصادي الثاني
والعشرين في برلين



38

المؤتمر الأوروبي المتوسطي الخامس
«ميدا فينانس 2019»



32

إشادة دولية بأداء الاقتصاد
القطري



15

فهرس المحتويات

تجارة

تقرير لاتحاد الغرف العربية حول التجارة العربية البينية:

26 تحديات جديدة وتساعد الصعوبات

مقال

الاقتصاد الرقمي والعلاقات الدولية:

30 الإيجابيات والسلبيات

منتديات

المؤتمر الأوروبي المتوسطي الخامس «ميدا فينانس 2019»

لقاءات حوارية لـ "الهران العربي" على هامش اجتمع لجنة

34 التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

موضوع الغلاف

تحديات العمل العربي المشترك في لقاء عربي حاشد

9 برحاب اتحاد الغرف العربية

اقتصاد عربي

15 صندوق النقد يشيد بأداء الاقتصاد القطري

اقتصاد إقليمي

مضيق هرمز في قلب التوترات الجيوسياسية:

18 هل من ممرات نفطية بديلة؟

اقتصاد دولي

20 النزاعات الدولية الحالية ستخفّض نمو الاقتصاد العالمي



العدد 220 - أيار و حزيران (مايو و يونيو) 2019
Issue No. 220 May & June 2019

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

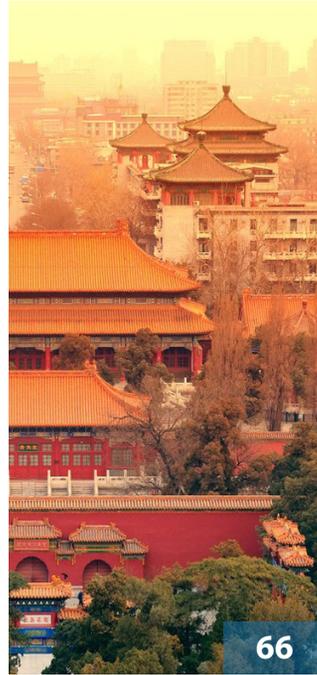
☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شمس للطباعة والنشر

STRONG LEAPS
IN COOPERATION
BETWEEN CHINA AND
THE ARAB WORLD



66

Union of Arab Chambers
Release a New Report
on the Difficulties facing
Intra-Regional Trade



60

غرف مشتركة

■ حضور عربي وألماني حاشد في الملتقى الاقتصادي

38

الثاني والعشرين في برلين

■ المنتدى الاقتصادي العربي البلجيكي اللوكسمبورجي..

44

لقاء سنوي لتعميق العلاقات الاقتصادية

47

أخبار

Trade

Union of Arab Chambers Release a New Report on
the Difficulties facing Intra-Regional Trade 60

Focus on an Arab economy

STRONG LEAPS IN COOPERATION BETWEEN
CHINA AND THE ARAB WORLD 66